

خلال اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية التجارية المشتركة

العجيل: الكويت تدعم المبادرات التي تسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع مصر

الخطيب استعرض الفرص الاستثمارية الواعدة في مصر لكي تستفيد منها الشركات الكويتية

زياد الناجم: الاجتماع يهدف إلى مواكبة التطورات والتحديات الإقليمية التي ستعكس على اقتصادنا



خليفة عبد الله العسكر وزير التجارة والصناعة



وكيل وزارة التجارة والصناعة زياد الناجم

انطلقت أمس أعمال الدورة الأولى للجنة الوزارية التجارية المشتركة - المصرية المشتركة - على مستوى وكلاء الوزارة، والتي تعقد في الكويت، وتهدف إلى تطوير وتنمية حجم التبادل التجاري ومواكبة التطورات والتحديات الإقليمية. وقد بحث وزير التجارة والصناعة الكويتي خليفة العجيل مع وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري حسن الخطيب سبل تعزيز التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين. وقالت "التجارة" في بيان لـ "كونا"، إن الوزير العجيل استقبل نظيره المصري أمس الأحد، وذلك في إطار زيارته الرسمية لدولة الكويت للمشاركة في أعمال الدورة الأولى للجنة الوزارية التجارية المشتركة - المصرية المشتركة. وأضافت الوزارة أن الوزيرين ناقشا الموضوعات المدرجة على جدول أعمال اللجنة المشتركة، التي تهدف إلى دفع عجلة التعاون الاقتصادي وتذليل العقبات أمام المستثمرين وزيادة حجم التبادل التجاري بين الكويت ومصر. ونقل البيان عن الوزير العجيل تأكيده حرص الكويت على تعزيز الشراكة الاقتصادية مع مصر، لافتا إلى أهمية

للجنة المشتركة في فتح آفاق جديدة للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في البلدين، فضلا عن دعم الكويت للمبادرات التي تسهم في تطوير العلاقات التجارية والاستثمارية الثنائية. من جانبه أعرب الوزير الخطيب عن تقديره لحفاوة الاستقبال، مشيرا إلى أهمية اللجنة في تسهيل الاستثمار وتعزيز التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية، واستعرض الفرص الاستثمارية الواعدة في مصر التي يمكن أن تستفيد منها الشركات الكويتية. وفي ذات السياق قال وكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتي زياد الناجم في كلمة له خلال افتتاح أعمال اللجنة، إن عملية تنمية وتطوير العلاقات التجارية والصناعية والاستثمارية تحتاج

لعمل وتطبيق على أرض الواقع للوصول إلى نتائج مثمرة من شأنها أن تسهم بالتطوير والتنمية والارتقاء بكافة المجالات المختلفة. وأضاف "نحن هنا نعمل كفريق واحد لإن وجدنا - التي تعترض للعمل المشترك بهدف تنمية وتطوير العلاقات التجارية الثنائية، وزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، والسعي الدائم إلى إزالة كافة العوائق - التي وجدت - والتي تعترض



جانب من اجتماع اللجنة الوزارية التجارية الكويتية المصرية في دورتها الأولى

أمني الوصال في كلمة مماثلة على أهمية تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين مصر والكويت. وأشادت الوصال بالعلاقات التاريخية الوطيدة التي تجمع بين البلدين مشيرة إلى أن هذا الاجتماع يمثل خطوة محورية نحو تعزيز التعاون المشترك في مختلف المجالات التجارية والصناعية والاستثمارية.

أمني الوصال: تنمية الصادرات الصناعية وتطوير المواصفات وتبادل الفرص التجارية والاستثمارية بين الغرف التجارية

وأكدت سعي مصر إلى توسيع فرص التعاون التجاري مع الكويت بما يحقق المصالح المشتركة ويدعم التكامل الاقتصادي بين الدولتين. وتشارك في هذه أعمال هذه اللجنة عدة جهات كويتية وهي الهيئة العامة للصناعة وغرفة تجارة وصناعة الكويت والهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والهيئة العامة للغذاء والتغذية. ويهدف الاجتماع إلى زيادة حجم التبادل التجاري وبحث الموضوعات المشتركة في مجالات التجارة والصناعة والاقتصاد والغذاء والزراعة، علاوة على تشجيع المشاركة المستمرة في المعارض لعرض وترويج المنتجات الوطنية في البلدين، كما سيناقش سبل تنمية الصادرات الصناعية وتطوير المواصفات والمقاييس، بالإضافة إلى عرض وتبادل الفرص التجارية والاستثمارية بين الغرف التجارية في البلدين.

مصر العربية والموقعة عام 2014، والتي تنص على إنشاء لجنة تجارية مشتركة بين البلدين، لافتا إلى أن أعمال هذه اللجنة تعتبر امتدادا لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة والتي تم عقدها في سبتمبر الماضي في جمهورية مصر العربية. وأوضح أن الاجتماع سيناقش المواضيع المشتركة والتي نأمل أن يتم متابعتها وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليها بعد اعتمادها من قبل وزير التجارة الكويتي والمصري، من خلال اجتماع اللجنة على المستوى الوزاري الذي يهدف إلى مواكبة التطورات والتحديات الإقليمية والتي ستعكس على اقتصاد البلدين. من جانبها أكدت رئيس قطاع الاتفاقيات والتجارة الخارجية بوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بجمهورية مصر العربية الدكتورة

شركات "البيت" و"الديرة" و"يونيكاب" و"معادن" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 39.31 نقطة



شركات (وطنية د ق) و(أرجان) و(العقارية) و(مراكز) الأكثر انخفاضا

تداول 546.8 مليون سهم عبر 20311 صفقة نقدية بقيمة 110.2 ملايين دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الأحد على ارتفاع مؤشرها العام 39.31 نقطة بنسبة بلغت 0.50 في المئة ليبلغ مستوى 7823.98 نقطة. وتم تداول 546.8 مليون سهم عبر 20311 صفقة نقدية بقيمة 110.2 مليون دينار نحو 339.4 مليون دولار وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4.19 نقاط بنسبة بلغت 0.06 في المئة ليبلغ مستوى 7260.84 نقطة من خلال تداول 384.6 مليون سهم عبر 12465 صفقة نقدية بقيمة 55.11 مليون دينار نحو 169.7 مليون دولار. وكانت شركات (البيت) و(يونيكاب) و(معادن) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (وطنية د ق) و(أرجان) و(العقارية) و(مراكز) الأكثر انخفاضا.

مؤسسة البترول الكويتية تعلن أسعار الغاز المسال لشهر فبراير الجاري



مؤسسة البترول الكويتية

أعلنت مؤسسة البترول الكويتية أمس الأحد الأسعار الجديدة لغازي البترول المسال (البروبان) و(البيوتان) لشهر فبراير الجاري. وقالت المؤسسة في بيان لـ "كونا" إن الطن المتري الواحد من غاز (البروبان) سيبلغ 635 دولارا أمريكيا خلال فبراير الجاري في حين سيبلغ الطن المتري الواحد من غاز (البيوتان) 625 دولارا. ويستخدم غازا البترول

سجل ارتفاعا قياسيا جديدا للمرة الأولى

الذهب يلامس مستوى 2815 دولارا للأونصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي

سجل سعر الذهب ارتفاعا قياسيا جديدا ليلامس مستوى غير مسبوق عند 2815 دولارا للأونصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي وسط سياسات نقدية مرنة من قبل البنوك المركزية الكبرى واستمرار التوترات الجيوسياسية في عدة مناطق بالعالم. وقال تقرير صادر عن شركة (دار السبائك) الكويتية أمس الأحد إن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (البنك المركزي) أبقى على أسعار الفائدة دون تغيير ما عزز التوقعات بخفضها مرتين خلال العام الحالي في حين خفض بنك كندا سعر

معدنويات الأسواق قبل أن يعلن البيت الأبيض عن فرضها بداية من فبراير الحالي. وذكر أن الذهب تمكن من الحفاظ على مكاسبه رغم ارتفاع العوائد على سندات الخزينة الأمريكية مع استمرار حالة عدم اليقين الجيوسياسي وتأثير التهديدات الجمركية ما دفع المستثمرين إلى شراء الذهب كملاذئ.

وقال التقرير إن بيانات الإنفاق الاستهلاكي الأمريكي لشهر ديسمبر أظهرت استقرار نسبي ما زاد المخاوف من التضخم وعزز التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار الذهب إذ

سجل أعلى مستوى له عند 2817 دولارا للأونصة مع توقعات بوصوله إلى 2850 دولارا من ثم 2900 دولار وصولا إلى 3000 دولار في المستقبل القريب. وأضاف أن التوتورات التجارية العالمية تؤثر بشكل مباشر على أسواق الذهب حيث رفعت تهيديتات الرئيس الأمريكي بفرض تعريفات جمركية على المكسدين وكندا من أسعار المعدن النفيس "رغم أن البعض يعتقد أن العوامل الأساسية الداعمة للارتفاع مثل مخاوف التضخم وعدم اليقين السياسي ستستمر في التأثير على السوق" وفي السوق المحلي آفاد

الفائدة وأعلن إنهاء سياسة التشديد الكمي مع إمكانية شراء الديون الحكومية مستقبلا. وأضاف أن البنك المركزي الأوروبي ونظيره السعودي اتجها إلى خفض أسعار الفائدة فيما أبدى البنك المركزي في الصين والهند استعدادا لاعتماد سياسة نقدية مرنة وضح المزيد من السيولة في الأسواق. وأوضح أن الأسواق تترقب تطورات المفاوضات التجارية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك حيث تم تأجيل فرض التعريفات الجمركية الأمريكية إلى مطلع مارس ما انعكس إيجابا على